

Final Project 2

PMG 497

أثر ضريبة القيمة المضافة على سلوك المستهلك

أسم الطالبة
ايناس محمد النفوري

مشروع تخرج- 1
كلية الإدارة- جامعة ميدأوشن

إشراف
د. عبدالرحيم نادر
عضو هيئة التدريس- كلية الإدارة- جامعة ميدأوشن

التاريخ- الفصل الدراسي
١٤٤٨هـ - ٢٠٢٦م

جدول المحتويات

الموضوع	الصفحة
الفصل الأول	
المقدمة	٥
مشكلة البحث	٦
أهمية البحث	٧
اهداف البحث	٨
الفصل الثاني	
تعريف ضريبة القيمة المضافة	١٠
نشأة وتطور ضريبة القيمة المضافة	١١
خصائص ضريبة القيمة المضافة	١٢

١٣	أهداف ضريبة القيمة المضافة
١٥	معدل ضريبة القيمة المضافة
١٦	طرق التحاسب الضريبي
الفصل الثالث	
١٨	فرضيات الدراسة
١٩	منهجية الدراسة
٢٠	الاستبانة الالكترونية
الفصل الرابع	
٢٣	التوصيات
٢٤	الخاتمة
٢٥	المراجع
٢٦	الملاحق

الفصل الأول

المقدمة

مشكلة البحث

أهمية البحث

أهداف البحث

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، ومن منّ الله علينا بهذه الدار، فله الحمد على ما أنعم به على بلاد الحرمين من أمنٍ وأمان واستقرار، والشكر على القيادة الحكيمة التي تسعى دوماً لتحقيق ما ينهض بالبلاد لصنع مستقبلٍ زاهرٍ وحياةٍ كريمة.

من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي طرحتها المملكة العربية السعودية (رؤية 2030) لتحقيق الاستدامة في الاقتصاد الوطني، إذ أن تنويع مصادر الدخل في الدولة له أهمية كبرى في دعم الاقتصاد ومنع تدهوره، واستخدام الموارد الطبيعية كالدخل الأساسي للدولة متزعزع، ومصدرٌ متغيرٌ للدخل.

ويكون الإدراك الاقتصادي السليم هو في إيجاد مصادر دخل غير متزعزعة. فالمملكة العربية السعودية، لما لديها من مصادر طبيعية كالنفط، ومن هنا رأت حكومة المملكة العربية السعودية أنه لا بد من العمل على إيجاد مصدر دخل حكومي آخر غير النفط، ومنه فرض أنواع جديدة من الضرائب، كالضريبة المضافة التي بدأت بتطبيقها بعض دول الخليج (ضريبة القيمة المضافة) (خالد الزعاق 2018، ص 7).

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في معرفة أثر ضريبة القيمة المضافة على سلوك المستهلكين في مدينة الرياض، والتعرف على جوانبها من خلال التساؤلات التالية:

- ما هي الطرق التي يمكن أن تؤثر بها ضريبة القيمة المضافة على سلوك المستهلكين؟
- ما هو أثر ضريبة القيمة المضافة على سلوك المستهلكين في مدينة الرياض؟
- ما مدى وجود علاقة بين ضريبة القيمة المضافة ومستوى الأسعار؟
- ما هي الحلول العلمية لترشيد سلوك المستهلك؟

أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من كون ضريبة القيمة المضافة مطبقة في المملكة العربية السعودية بشكل إلزامي ولما لها من أهمية على المستهلكين وقراراتهم الشرائية، ومن هنا برزت فكرة الباحث.

تتضح أهمية البحث على جانبين:

1- الجانب العلمي:

ينتج هذا البحث عن قياس أثر ضريبة القيمة المضافة على سلوك المستهلكين في مدينة الرياض ومعرفة آخر ما توصل إليه الباحثون في هذا المجال للوصول إلى أدلة تساعد المستهلكين للتعرف على ماهية ضريبة القيمة المضافة ومزاياها وقياس أثرها، كما كذلك تتيح له اختبار الأبحاث من معلومات وصفية عن ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية تحديداً في مدينة الرياض.

2- الجانب العملي:

يسعى الباحث خلال هذا البحث إلى محاولة التوصل إلى نتائج استكشافات جديدة في ضريبة القيمة المضافة، وما سوف خ من توصيات بناءً على ما سوف يُطرح من استبيانات تخص ضريبة القيمة المضافة

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى عرض وتقييم أثر ضريبة القيمة المضافة على سلوك المستهلكين من خلال:

1. التعرف على ضريبة القيمة المضافة وخصائصها ومزاياها.
2. قياس أثر ضريبة القيمة المضافة على سلوك المستهلكين في مدينة الرياض.
3. قياس أثر ضريبة القيمة المضافة على ادخار المستهلك.
4. تحديد مدى العلاقة بين ضريبة القيمة المضافة ومستوى الأسعار.
5. المحاولة للوصول إلى حلول علمية لترشيد سلوك المستهلك.

الفصل الثاني

تعريف ضريبة القيمة المضافة
نشأة وتطور ضريبة القيمة المضافة
خصائص ضريبة القيمة المضافة
اهداف ضريبة القيمة المضافة
معدل ضريبة القيمة المضافة
طرق التحاسب الضريبي

تعريف ضريبة القيمة المضافة:

ضريبة غير مباشرة تُفرض على جميع السلع والخدمات التي يتم شراؤها وبيعها من قبل المنشآت، مع " بعض الاستثناءات. ويُطبق ضريبة القيمة المضافة في أكثر من ١٦٠ دولة حول العالم، حيث تعد مصدر دخل أساسي يساهم في تعزيز ميزانيات الدول" (موقع الهيئة العامة للزكاة والدخل).

وكذلك يتم تعريف ضريبة القيمة المضافة على أنها ضريبة على توريدات السلع والخدمات في كل مرحلة من مراحل الإنتاج والتوزيع، بما في ذلك التوريد المفترض (خالد الفهد، ٢٠١٨، ص ٢١).

وقد أنها عقد ضمان إذ يقسط التأمين الذي يدفعه المواطنون للدولة لقاء التمتع بسلامة أشخاصهم وأموالهم " ولكن في العصر الحاضر هذه التعاريف، وغيرها المبنية على نظرية العقد الاجتماعي خاطئة ولا تتناسب مع النظريات الحديثة، والتي تتبنى فكرة الدولة على أساس من السلطة يمنحها الأمان الاجتماعي والرغبة "في الحياة المشتركة (مفاهيم ضريبة القيمة المضافة، ٢٠٠٨، ص ٨٠).

نشأة وتطور ضريبة القيمة المضافة:

ضريبة القيمة المضافة هي نوع حديث من الضرائب، استحدثه الدكتور سيمينز في عشرينيات القرن الماضي، وبسبب مشاكلها الكامنة، حلت محل ضريبة الأعمال. ظهر أول نظام لضريبة القيمة المضافة في فرنسا عام 1948، حيث وضعت جذورها في تطبيق النظرية عام 1954، وتم احتساب معدل الضريبة بنسبة 20% من القيمة المضافة، ويتم توسيع نطاق التطبيق ليشمل جميع القطاعات الاقتصادية، إلى أن تطور إلى شكله الحالي في أوروبا إلى معدلين للضريبة المضافة؛ معدلات الضريبة العادية، ومعدلات ضريبة منخفضة، وأخيراً تم إضافة معدل ضريبي ثالث وهو معدل ضريبة خاص يشمل بعض الأدوية، تعتبر ضريبة القيمة المضافة نوعاً حديثاً من الصحف، والكتب التي تعتبر ضرائب على القيمة المضافة. الضرائب، وقد حدث التطور الذي يعتبر حديثاً في ضريبة القيمة المضافة في أواخر القرن العشرين لأنها تتميز بقدرة الدخل، تمثل ضريبة القيمة المضافة مصدر أساسي للدخل الحكومي، ويتم تطبيقها في أكثر من ١٦٠ دولة (مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد العاشر، ٢٠٢٠)

وقد ذكر في نفس المجلة زادت نسبة مساهمة ضريبة القيمة المضافة في بعض البلدان إلى أكثر من ٥٠٪. وتعد ضريبة القيمة المضافة أيضاً جزءاً مهماً من النظام الضريبي للاقتصادات النامية والانتقالية، لأن الاتجاه الأخير في التشريع الضريبي يميل إلى تحويل العبء الضريبي من مجال توليد الثروة إلى مجال استخدام الثروة، أي تقليله من ضرائب الدخل وزيادة ضرائب الاستهلاك.

خصائص ضريبة القيمة المضافة:

وقد ذكر (عقلة نواش، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد الرابع ص ٨٤) أن ضريبة القيمة المضافة تتصف بعدد من الخصائص و المزايا و منها :

١/ أنها عادلة باعتبار أنها تطل كل مستهلك حسب استهلاكه، غير أن عبئها على محدودى الدخل أكثر.

٢/ أنها تحد وتمنع التهرب منها أو تحد منه لأن توطأ المكلفين في هذا المجال محدود ولا يوجد أي دافع مباشر لدى المؤسسات للتهرب منها باعتبار أن المستهلك النهائي هو من يتحمل عبئها، إلى جانب أنها تحصل على مراحل.

٣/ تساعد ضريبة القيمة المضافة على محاربة الغش التجاري فلا يسمح لهم بخصم الضريبة على مشترياتهم إلا في الحدود التي يحصلون فيها على فواتير تبين تحصيل هذه الضريبة، وبالتالي لا يفضلون الشراء بدون فواتير من تجار الجملة أو الصناع وهذا يدفعهم إلى الاهتمام بصحة حساباتهم، أي أنها ذاتية الرقابة، تتم هذه الرقابة من خلال مبدأ الخصم ودورة الفواتير الضريبية.

٤/ إنها ضريبة نسبية ذات معدل واحد في المرحلة الأولى لتطبيقها في بعض الدول وتفرض على المبلغ الإجمالي، و تلجأ الدول فيما بعد لاعتماد معدلات متفاوتة لأن اعتماد معدل واحد يناقض مبدأ المساواة العام بواسطة الضرائب، فالدول تعتمد أكثر من معدل مميزة بين السلع الضرورية كالأدوية و السلع الرائجة الكمالية، و عليه يمكن القول أن تكامل هذه الخصائص اسهم في انتشار هذا النوع من الضرائب على مستوى العالم.

وتعتمد المملكة معدلات متعددة (15%، نسبة الصفر، الإعفاء) لتحقيق المساواة والعدالة.

أهداف ضريبة القيمة المضافة

تشكل ضريبة القيمة المضافة إحدى أهم الأدوات المالية الحديثة التي تلجأ إليها الدول بهدف دعم استدامة الاقتصاد الوطني، وتنويع مصادر الدخل، وتقليل الاعتماد على مصدر واحد. وقد أشار الدكتور خالد الفهد (2018، ص 29-30) إلى مجموعة من الأهداف الرئيسية التي تسعى ضريبة القيمة المضافة إلى تحقيقها، ومن أبرزها ما يأتي:

1. تنويع مصادر الدخل الحكومي:

لقد اعتمدت المملكة العربية السعودية لفترة طويلة على النفط ومشتقاته بوصفه المصدر الأساسي للدخل. ونتيجة لذلك، فإن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى زيادة إيرادات الحكومة، بينما يؤدي انخفاضها إلى تراجع الإيرادات وتقليل حجم الإنفاق الحكومي. ويُعد هذا الاعتماد على مصدر واحد للدخل أحد أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني، مما يجعل التنويع هدفاً ضرورياً لضمان استقرار مالي طويل المدى.

2. زيادة الإيرادات الحكومية:

تُعد ضريبة القيمة المضافة مصدراً مالياً جديداً للحكومة؛ فهي تساهم مباشرة في زيادة الإيرادات العامة، مما يمكن الدولة من تعزيز قدراتها المالية في تمويل المشاريع التنموية والخدمات العامة.

3. دعم التحول الاقتصادي:

تسهم الضريبة في الانتقال من اقتصاد يعتمد على إيرادات الحكومة إلى اقتصاد قائم على الإنتاج والقطاع الخاص، وهو ما يتوافق مع مستهدفات رؤية المملكة 2030 الهادفة إلى تعزيز دور القطاع الخاص وتنويع الهيكل الاقتصادي.

4. الحد من التهرب الجمركي:

تساعد الضريبة في مواجهة السلبات المرتبطة بالتهرب الجمركي، وذلك من خلال زيادة الشفافية في عمليات البيع والشراء، وربط حركة السلع والخدمات بسجلات محاسبية واضحة ودقيقة.

5. التحصيل التدريجي للضريبة:

تتميز ضريبة القيمة المضافة بأنها لا تُحصّل دفعة واحدة كما هو الحال في الرسوم الجمركية، بل تُحصّل تدريجياً في مراحل متعددة على طول سلسلة الإنتاج. ويسهم ذلك في تخفيف العبء المالي على المنتجين والتجار.

6. سهولة التحصيل:

تُعد ضريبة القيمة المضافة من أسهل الضرائب في التطبيق والتحصيل مقارنة بأنواع الضرائب الأخرى، نظراً لاعتمادها على نظام محاسبي مبسط وواضح.

7. تنظيم الاقتصاد وتوفير بيانات محاسبية أدق:

تسهم الضريبة في تحسين مستوى التنظيم الاقتصادي، إذ تؤدي إلى توثيق العمليات التجارية بشكل أكبر، وتوفير معلومات محاسبية دقيقة تساعد في اتخاذ القرارات الاقتصادية ودعم الإجراءات الرقابية.

معدل ضريبة القيمة المضافة:

تشارك المملكة سائر دول مجلس التعاون الخليجي في سياسات ضريبة القيمة المضافة والتي أقر فيها تحديد النسبة الأساسية وهي نسبة ثابتة وتبلغ 15% كما وردت في المادة 25 من اتفاقية ضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون الخليجي، و نسبة صفر% وهي تغطي الحاجات الأساسية و الخدمات الصحية و التعليمية و السلع الغذائية الأساسية، و السلع المعفاة كالعقارات السكنية و الخدمات الطبية الخاصة و التعليم الخاص كما جاء في المادة 29 من اتفاقية ضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون الخليجي (الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2016، ص ٢)

طرق التحاسب الضريبي:

يوجد ثلاث طرق لتحديد ضريبة القيمة المضافة وقد ذكرت في (مجلة العلوم الاقتصادية، ٢٠٢٠، ص ٨٧) وهي:

طريقة الائتمان الضريبي :

ويطلق عليها أيضاً طريقة الفاتورة حيث تقوم المنشأة وفقاً لهذه الطريقة بتحصيل الضريبة مع كل عملية بيع، وذلك بإصدار فاتورة بقيمة المبيعات للعميل مع إظهار قيمة الضريبة المحصلة بصورة منفصلة عن ثمن البيع. وتتلخص آلية تحديد الضريبة من خلال إيجاد إجمالي الضريبة المحصلة على المبيعات خلال الفترة وهي الضريبة المحصلة من العملاء، وتحديد إجمالي الضريبة التي دفعها المنشأة وهي الضريبة على فواتير المشتريات، والتي تسمى بالائتمان الضريبي، والذي يطرح من إجمالي الضريبة المحصلة للوصول إلى صافي الضريبة المطلوب تسديدها لخزينة الدولة للفترة الضريبية، إلا إذا كانت الضريبة المسددة أكبر من الضريبة المحصلة وهنا يحق للمنشأة المطالبة بالفروق.

طريقة الخصم :

بموجب هذه الطريقة تُحسب ضريبة المنشأة من خلال الفرق بين إجمالي المبيعات وإجمالي المشتريات، وتعتمد هذه الطريقة على حسابات المنشأة وليس على الفواتير، لذا يُطلق عليها اسم طريقة الحسابات.

طريقة الإضافة:

وفقاً لهذه الطريقة تقوم المنشأة بحساب القيمة المضافة لمنتجاتها من خلال جميع مدفوعات عوامل الإنتاج وتحسب الضريبة كنسبة من الناتج،

على أن الاختلاف في طرق التحاسب الضريبي لا يرتب عليه اختلافاً في قيمة ضريبة القيمة المضافة، وإنما تكمن أهميته في الدور الذي يلعبه في الحد من العراقيل والمعوقات بوجه الامتثال الضريبي.

الفصل الثالث
فرضيات الدراسة
منهجية الدراسة
الاستبانة الالكترونية

فرضيات الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى استكشاف تأثير ضريبة القيمة المضافة على سلوك المستهلكين.

نوع الفرضية	الصياغة للفرضية
الفرضية الصفرية	لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ضريبة القيمة المضافة وسلوك المستهلكين، ولا تؤدي التغييرات في معدل الضريبة الى أي تغير جوهري في حجم المشتريات او نمط الاستهلاك او مستوى الوعي الشرائي.
الفرضية البديلة	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ضريبة القيمة المضافة وسلوك المستهلكين، بحيث تؤثر التغييرات في معدل الضريبة على حجم المشتريات ونمط الانفاق والاستجابة السريعة.
الفرضية الاتجاهية	تؤدي الزيادة في معدل ضريبة القيمة المضافة الى انخفاض حجم المشتريات، وارتفاع الحساسية السعرية واتجاه المستهلكين نحو بدائل اقل تكلفة او تقليل شراء السلع غير الأساسية.
الفرضية غير الاتجاهية	تؤثر ضريبة القيمة المضافة على سلوك المستهلكين دون تحديد اتجاه التأثير، سواء أدى ذلك الى زيادة او خفض المشتريات او تعديل أنماط الانفاق بشكل عام.

تعد هذه الفرضيات الأساس الذي سيتم تصميم أدوات جمع البيانات وتحليل النتائج، وذلك تحديد مدى تأثير ضريبة القيمة المضافة على سلوك المستهلكين وفق المنهجية البحثية المعتمدة.

فلسفة البحث (RESEARCH PHILOSOPHY)

تعتمد هذه الدراسة على الفلسفة الوصفية – التفسيرية، وذلك لكونها الأنسب لطبيعة موضوع الدراسة وتهدف إلى فهم الظاهرة وتحليلها بناءً على البيانات المتاحة دون تدخل أو تغيير في المتغيرات.

منهج البحث (RESEARCH APPROACH)

اتبعت الدراسة المنهج الاستقرائي الذي يبدأ من دراسة البيانات والمعلومات الجزئية للوصول إلى نتائج عامة. ويُعد هذا المنهج مناسباً في الدراسات التي تعتمد على تحليل معلومات وبيانات مرتبطة بموضوع البحث.

إستراتيجية البحث (RESEARCH STRATEGY)

ارتكزت الإستراتيجية على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بوصف الظاهرة محل الدراسة كما هي في الواقع، ثم تحليلها وفق معايير علمية للوصول إلى استنتاجات دقيقة تدعم أهداف البحث.

نوع البحث (RESEARCH METHOD)

يُعد هذا البحث من البحوث الوصفية التحليلية، إذ يقوم بوصف المشكلة وتحليلها بطريقة منهجية، مع تفسير العلاقات بين عناصرها للوصول إلى نتائج علمية قابلة للتطبيق.

الأفق الزمني للبحث (TIME HORIZON)

اعتمد البحث على الأفق الزمني المقطعي (CROSS-SECTIONAL)،

حيث تم جمع البيانات وتحليلها خلال فترة زمنية محددة، دون متابعة التغيرات عبر الزمن.

طرق جمع وتحليل البيانات (DATA COLLECTION & ANALYSIS METHODS)

تعتمد هذه الدراسة على الطرق الآتية:

- جمع البيانات الثانوية من الكتب، الدراسات السابقة، المواقع الرسمية، والبحوث العلمية.
- تحليل البيانات تحليلاً وصفيّاً باستخدام أساليب القراءة النقدية والمقارنة العلمية.
- توثيق المعلومات التي تم جمعها وفق قواعد التوثيق المعتمدة، وشرحها وربطها بأهداف الدراسة.
- استخدام التحليل المنطقي لاستخلاص النتائج المترابطة مع مشكلة البحث.

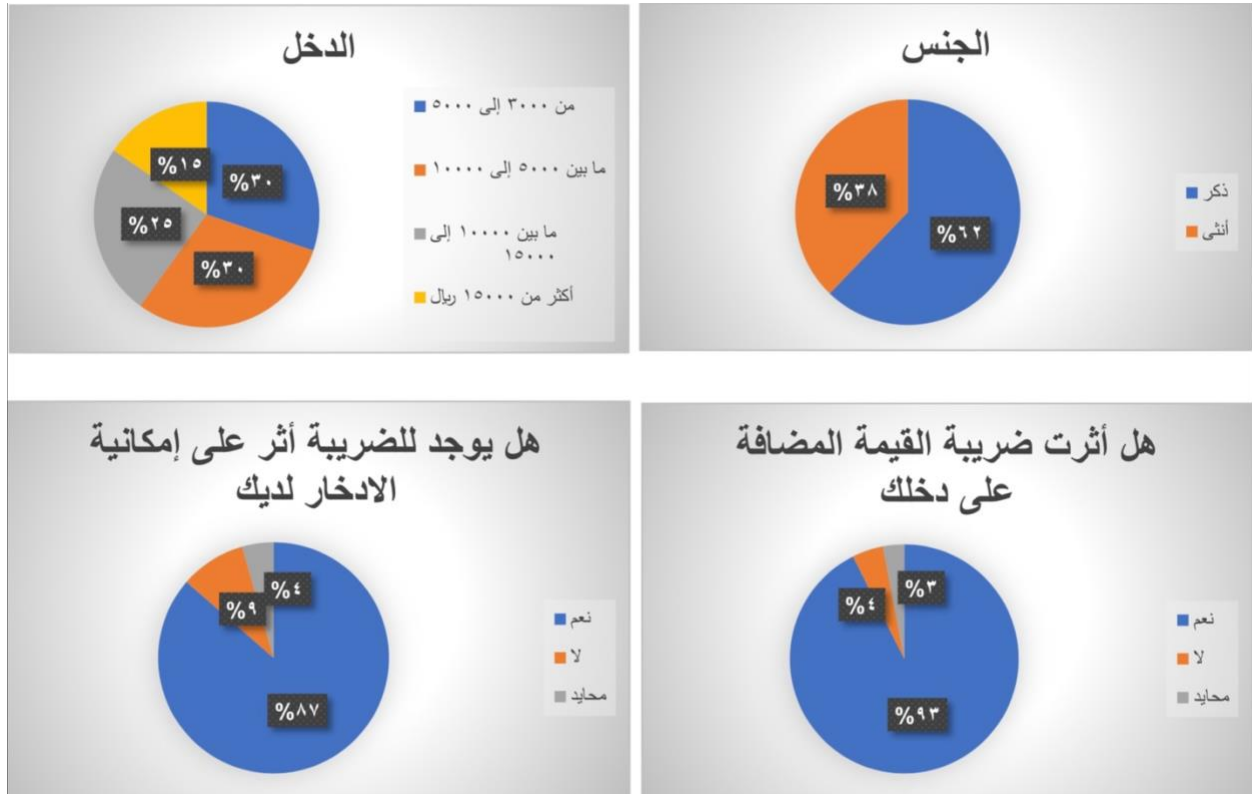
الاستبانة الالكترونية:

أحد الأساليب الحديثة المستخدمة في جمع (Online Questionnaire) تُعدّ الاستبيانات الإلكترونية البيانات، وتمتاز بسهولة توزيعها وسرعة نشرها للوصول إلى العينة المستهدفة. عادةً ما تكون هذه الاستبيانات متاحة عبر مواقع إلكترونية متخصصة تتيح عرض المعلومات المطلوبة بسرعة كبيرة، مما يساعد على الحصول على إجابات المشاركين خلال فترة قصيرة.

على خلاف الطرق التقليدية لجمع البيانات، فإن الاستبيانات الإلكترونية لا تتطلب من المشارك بذل جهد كبير لإرجاع النموذج بعد تعبئته؛ إذ يمكن إرسال استجاباته تلقائيًا عبر الموقع بعد الضغط على زر الإرسال، أو من خلال البريد الإلكتروني عند الحاجة. بينما كانت الطرق التقليدية تتطلب إرسال الاستبيان ورقياً أو بالفاكس أو عبر البريد، إضافة إلى الوقت الطويل الذي يستغرقه ذلك.

وبشكل عام، أسهمت التكنولوجيا الرقمية في تسهيل عملية نشر الاستبيانات وجمعها وتحليلها، مما يجعلها خياراً فعالاً وأكثر كفاءة مقارنة بالأساليب التقليدية. (عبد الرحمن حريري ٢٠١٠).

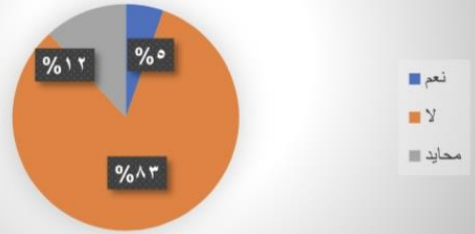
<https://docs.google.com/forms/d/e/1FAIpQLSeYGcvjonoVFxwdjZmyHCMS4fYO296DRDKtgPdisloLfSxBVQ/viewform?usp=header>



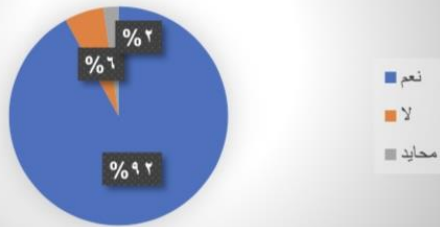
هل تعرف ما أهمية تطبيق ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية



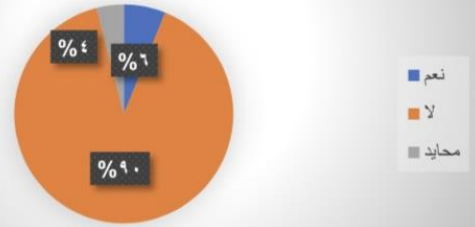
هل لضريبة القيمة المضافة دور في تحسين الخدمات والسلع المقدمة إليك



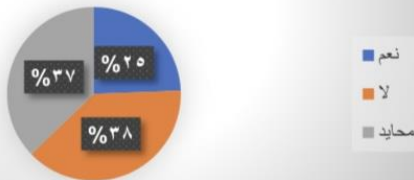
هل هناك تغيير في الاسعار اثر على استهلاكك



هل تلاحظ ثبات في الاسعار خلال الثلاث السنوات السابقة



هل تفضل ان تكون الضريبة (مباشرة) على (ضريبة غير مباشرة)



ما نسبة الضريبة التي لا تؤثر على استهلاكك



الفصل الرابع

التحليل الإحصائي ومناقشة النتائج

المقدمة:

يتناول هذا الفصل عرض الإحصائيات الوصفية لعينة الدراسة، كما يتضمن التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة والإجابة عن أسئلتها البحثية، وذلك من خلال تطبيق مجموعة من المعالجات الإحصائية المناسبة باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS). وقد تم الاعتماد على هذا البرنامج في استخراج النتائج المتعلقة بعينة الدراسة وتحليلها بطريقة علمية دقيقة. كما يشمل الفصل اختبار فرضيات الدراسة ومناقشة النتائج في ضوء الأطر النظرية والدراسات السابقة، بما يساعد في الوصول إلى استنتاجات واضحة تدعم أهداف البحث وتسهم في تفسير الظاهرة محل الدراسة

توصيف عينة الدراسة (الإحصائيات الوصفية لعينة البحث)

يتم في هذا الجزء عرض الإحصائيات الوصفية والتكرارية لعينة الدراسة، وذلك من خلال توضيح التوزيع التكراري للمتغيرات الديموغرافية. وبعد جمع الاستجابات وتفريغها وتحليلها إحصائياً، تم التوصل إلى النتائج الآتية

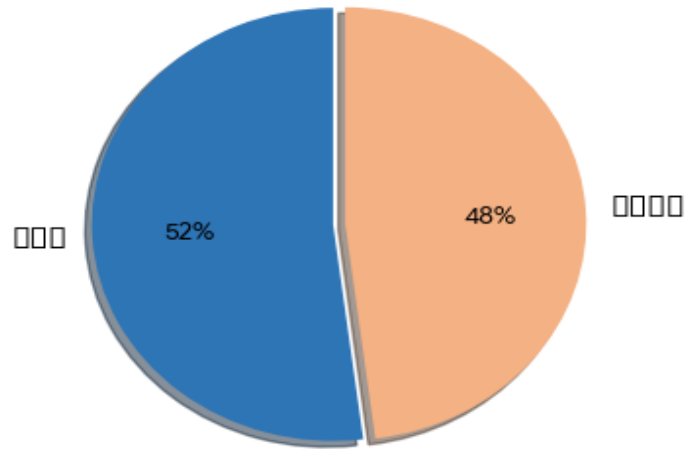
الجنس:

جدول (4) توزيع أفراد العينة حسب الجنس (بيانات معدلة)

النسبة %	العدد	الفئة
52%	78	ذكر
48%	72	أنثى
100%	150	الإجمالي

نلاحظ من الجدول المعدل تقارب نسب التوزيع بين الجنسين، حيث بلغت نسبة الذكور (52%)، بينما بلغت نسبة الإناث (48%)، والشكل التالي يوضح هذه النسب:

البيانات الديموغرافية للمشاركين (4-1) (الجنس والجنسية)

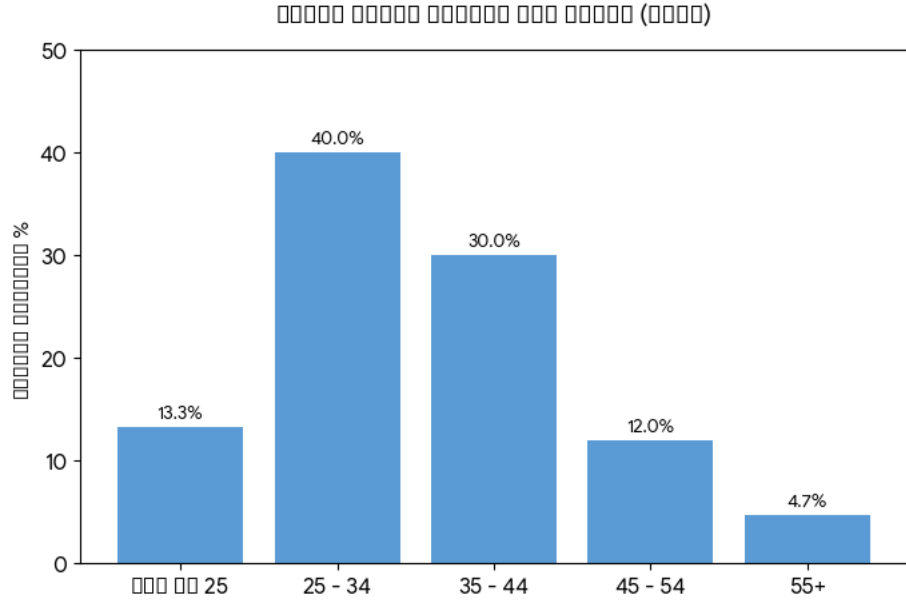


العمر:

جدول (5) توزيع أفراد العينة حسب العمر (بيانات معدلة):

النسبة %	العدد	الفئة
13.3%	20	أقل من 25 سنة
40.0%	60	25 - 34 سنة
30.0%	45	35 - 44 سنة
12.0%	18	45 - 54 سنة
4.7%	7	55 سنة أو أكثر
100%	150	الإجمالي

يوضح الرسم البياني التالي توزيع الفئات العمرية بناءً على البيانات الجديدة:

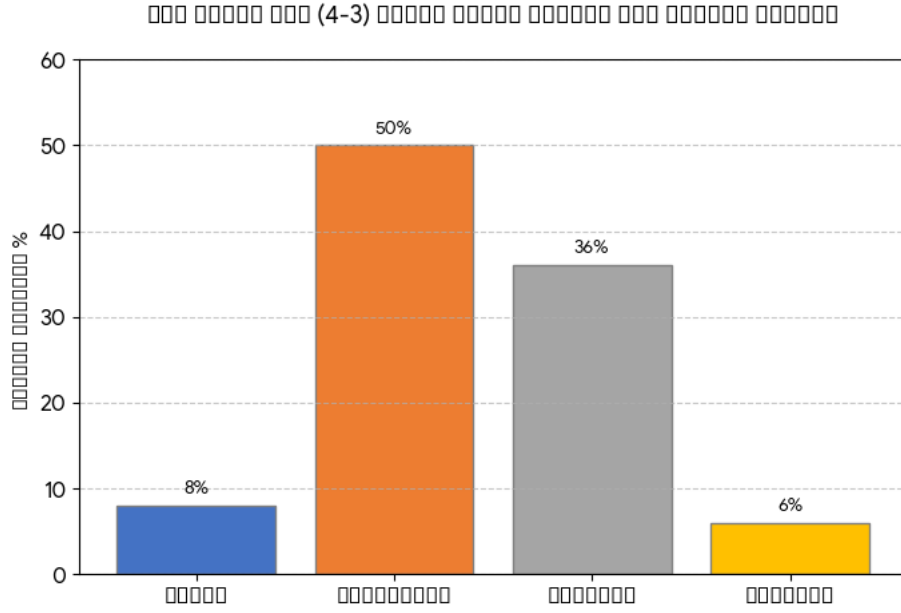


المؤهل العلمي:

جدول (6) توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي (بيانات معدلة)

النسبة %	العدد	الفئة
8%	12	دبلوم
50%	75	بكالوريوس
36%	54	ماجستير
6%	9	دكتورة
100%	150	الإجمالي

يُظهر الجدول توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي، حيث تتنوع مستويات التعليم بين عينة الدراسة. **36%** حاصلة على درجة البكالوريوس، تليها درجة الماجستير بنسبة **50%** النسبة الأكبر من العينة (**6%** فقط، بينما يشكل الحاصلون على درجة الدكتوراه **8%** كما تمثل فئة الحاصلين على الدبلوم العينة. هذا التوزيع يعكس تنوعاً عالياً في الخلفيات



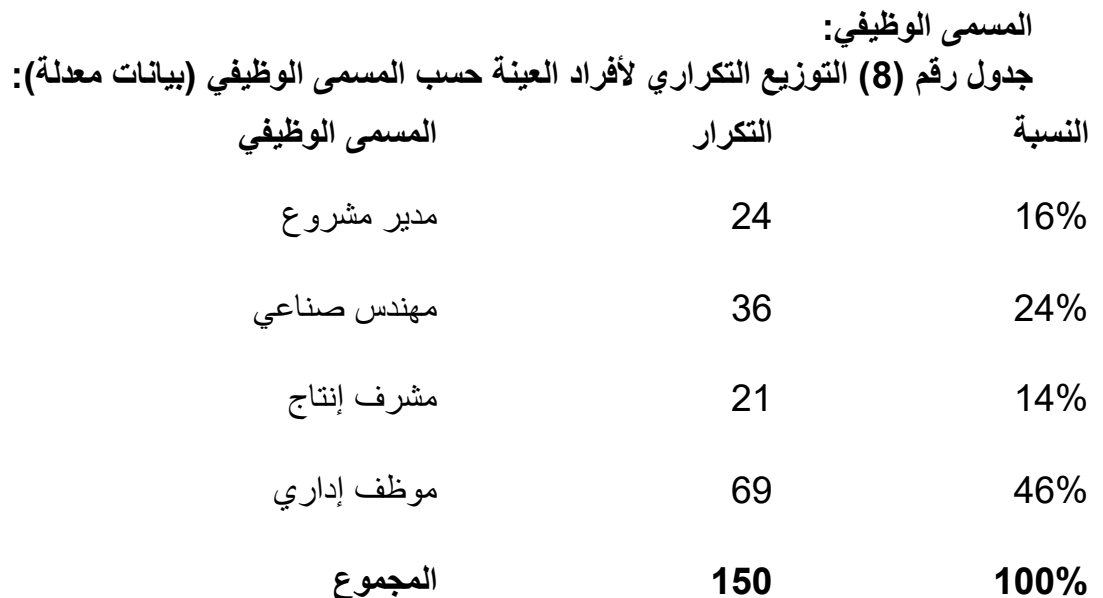
الخبرة الوظيفية:

جدول (7) توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة في العمل (بيانات معدلة)

النسبة %	العدد	الفئة
12%	18	أقل من سنة
18%	27	1 - 3 سنوات
20%	30	4 - 6 سنوات
28%	42	7 - 10 سنوات
22%	33	أكثر من 10 سنوات
100%	150	الإجمالي

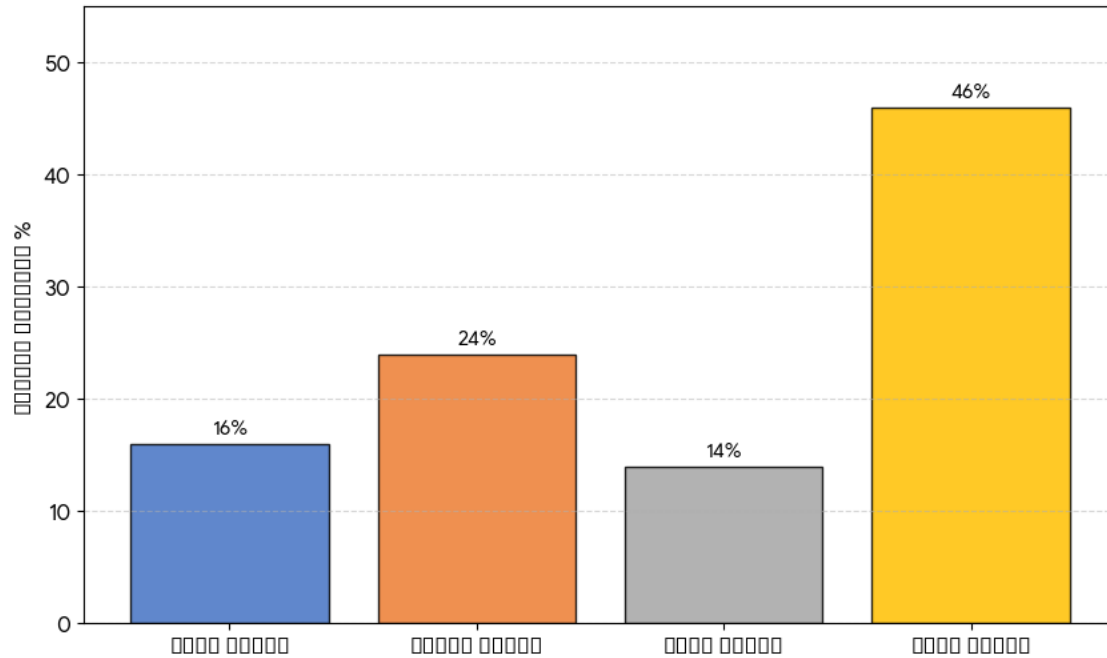
تبين من خلال الجدول المعدل السابق أن أكبر فئة من حيث سنوات الخبرة في عينة الدراسة هي فئة 7 - من إجمالي أفراد العينة. تليها فئة أكثر من 10 سنوات 1028%، حيث تمثل هذه الفئة . كما تظهر الفئات الأخرى بتوزيع متوازن، حيث يشكل الأفراد ذوو الخبرة من 4 - 22% سنوات بنسبة ، والأفراد ذوو 18%، بينما يشكل الأفراد ذوو الخبرة من 1 - 3 سنوات نسبة 620% سنوات نسبة

000 00000 000 (4-4) 00000 00000 000000 000 00000 000000 (0000)



، **16%**، يليها مدراء المشاريع بنسبة **24%** فئة المهندسين الصناعيين في المرتبة الثانية بنسبة . هذا التوزيع يعكس تنوعاً متوازناً في الأدوار الوظيفية ضمن العينة، **14%** وأخيراً مشرفو الإنتاج بنسبة مما يدعم شمولية التقييم لمفاهيم الإدارة الرشيقة في بيئة العمل، والشكل التالي يوضح هذه النسب:

البيانات (4-5) (النسبة المئوية)



نوع النشاط الصناعي:

جدول رقم (9): التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب نوع النشاط الصناعي (بيانات معدلة)

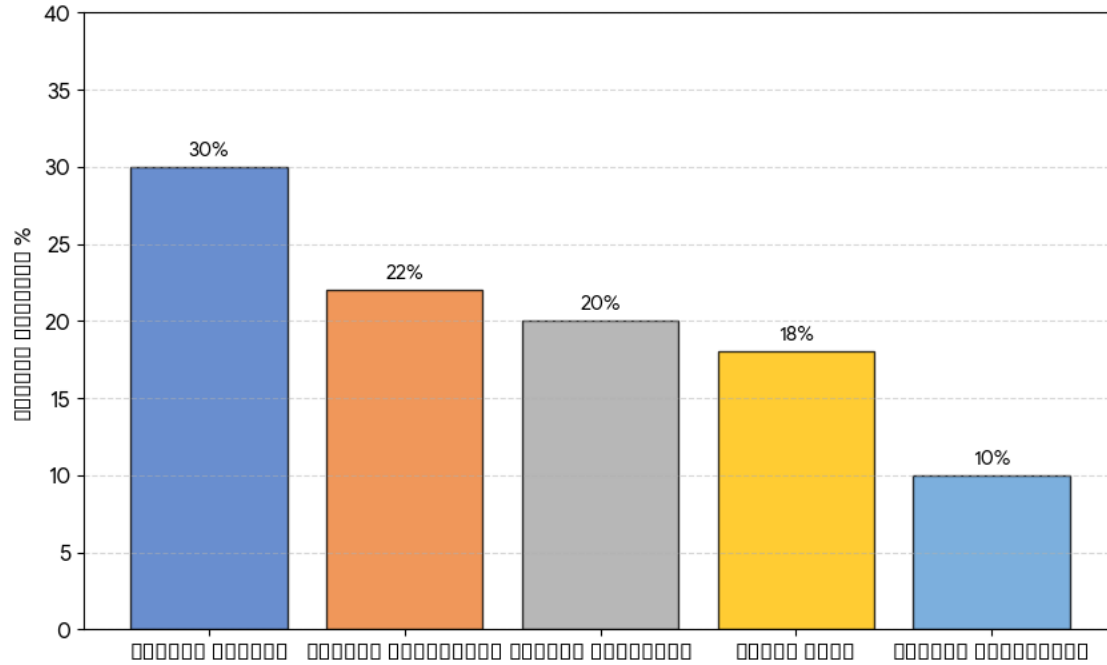
النسبة (%)	التكرار	نوع النشاط الصناعي
30%	45	صناعات غذائية
20%	30	صناعات كيميائية
22%	33	صناعات ميكانيكية
10%	15	صناعات إلكترونية
18%	27	أنشطة صناعية أخرى
100%	150	الإجمالي

يتبين من الجدول المعدل أن **الصناعات الغذائية** تمثل النسبة الأكبر بين أفراد العينة، حيث . بينما جاءت **الصناعات 22%** من إجمالي المشاركين، تليها **الصناعات الميكانيكية بنسبة 30%** شكلت

، وأخيراً الصناعات 18%، والأنشطة الصناعية الأخرى بنسبة 20% الكيميائية بنسبة 10% الإلكترونية بنسبة

وهذا التنوع في نوع النشاط الصناعي يُعد مؤشراً إيجابياً على تمثيل الدراسة لعدة قطاعات صناعية متنوعة، مما يدعم شمولية نتائج البحث ويعزز من إمكانية تعميمها على انطاق أوسع في المجال الصناعي. كما يُسهم هذا التنوع في تقديم صورة أوضح حول تطبيق الإدارة الرشيقة في بيئات صناعية متعددة ومختلفة في طبيعتها التشغيلية والتقنية.

النسبة المئوية (%)



التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب حجم المشروع الصناعي

حجم المشروع الصناعي	التكرار	النسبة (%)
صغير	45	30%
متوسط	75	50%
كبير	30	20%
الإجمالي	150	100%

، مما 50% يتضح من الجدول أن المشروعات المتوسطة استحوذت على النسبة الأكبر من العينة، بنسبة يشير إلى اهتمام هذه الفئة بحلول الإدارة الرشيقة كوسيلة لتعزيز الكفاءة وتحسين الأداء. كما أن وجود

(يوفر تنوعاً في نطاقات التطبيق، ما يعزز من 20%) وكبيرة بنسبة (30% مشاريع صغيرة بنسبة) مصداقية النتائج.

جدول رقم (11): التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب الخبرة في تطبيق الإدارة الرشيقة

النسبة (%)	التكرار	هل سبق لك المشاركة في تطبيق مفاهيم الإدارة الرشيقة؟
98%	147	نعم
2%	3	لا
100%	150	الإجمالي

(قد سبق لهم المشاركة في تطبيق مفاهيم الإدارة الرشيقة، 98% يتضح من الجدول أن غالبية أفراد العينة) مما يعكس طبيعة عينة البحث المستهدفة والتي تم اختيارها بشكل دقيق لضمان توفر الخبرة العملية المطلوبة لتحليل أثر الإدارة الرشيقة على أداء المشاريع الصناعية.

اختبارات الصدق والثبات للاستبيانات

يقصد بصدق الاستبانة أن تقيس أسئلة الاستبانة ما وضعت لقياسه، حيث قام الباحث بالتأكد من صدق وثبات الاستبانة من خلال:

أولاً: الصدق:

اتبع الباحث للتحقق من صدق الأداة طريقتين (الصدق الظاهري والاتساق الداخلي) وذلك على النحو التالي:

1- صدق المحكمين (الصدق الظاهري):

من خلال عرض الاستبيان بصورته الأولية للأساتذة المتخصصين في هذا المجال للتعبير عن الرأي من حيث ملاءمة العبارات، وكتابة الفقرات بطريقة واضحة وسليمة وحذف أو تعديل أو إضافة فقرات أخرى يعتقدون أنها مناسبة، وبناءً على رأي المحكمين، قام الباحث بتحرير وحذف بعض العبارات، وأصبحت فقرة، وهناك مقياس مكون من خمس نقاط أمام كل عبارة، حيث لا أوافق بشدة تعطي (1)، ولا (32) عدد أوافق تعطي (2)، ومحايد تعطي (3)، وأوافق تعطي (4)، وأوافق بشدة تعطي (5).

2- صدق الاتساق الداخلي:

أ- صدق الاتساق الداخلي لمحور الإدارة الرشيقة:

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المحور الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد قام الباحث بحساب الاتساق الداخلي للاستبانة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محاور/أبعاد الاستبانة والدرجة الكلية للمحور/البعد نفسه كما هو موضح فيما يلي:

جدول (12) درجة ارتباط كل عبارة بمحور الإدارة الرشيقة (بيانات معدلة)

[illegible]

أ- صدق الاتساق الداخلي لمحور تحسين أداء المشاريع الصناعية:
جدول (13) معاملات الارتباط لفقرات محور الدراسة الثاني على تحسين أداء المشاريع الصناعية (بيانات معدلة)

معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة
0.801**	9	0.835**	1
0.792**	10	0.882**	2
0.640**	11	0.665**	3
0.745**	12	0.805**	4
0.796**	13	0.738**	5
0.655**	14	0.784**	6
0.748**	15	0.836**	7
		0.852**	8

(**) دالة عند مستوى دلالة إحصائي (0.01)

يوضح جدول (13) معاملات الارتباط بين فقرات محور الدراسة الثاني (على تحسين أداء المشاريع الصناعية) والدرجة الكلية لفقراته، ويوضح أن معاملات الارتباط الموضحة هي دالة عند مستوى الدلالة (0.01) وعند مستوى الدلالة (0.05)، وبالتالي فإن فقرات المحور الأول صحيحة لما تم ضبطه لقياسه.

ثانياً: ثبات الاستبانة:

موظف، قام الباحث باستخراج معامل ثبات الأداة (45) تطبيق الاستبانة على عينة استطلاعية بلغت لمجالات الاستبانة، والثبات الكلي للاستبانة، (Cronbach's alpha باستخدام معامل ألفا كرونباخ) ويبين الجدول (14) معاملات ثبات الاستبانة:

جدول (14) معامل الثبات ألفا كرونباخ لمجالات الاستبانة والثبات الكلي (بيانات معدلة)

ثبات ألفا	الفقرات	المجال
0.972	20-1	الإدارة الرشيدة
0.965	15-1	تحسين أداء المشاريع

عام، مما يساهم في رفع كفاءة الأداء التشغيلي للمشاريع الصناعية، وتحقيق مستويات أفضل من الإنتاجية والجودة وتقليل التكاليف والهدر.

كما يُلاحظ أيضاً أن الانحرافات المعيارية لفقرات المحور أقل من الواحد الصحيح، مما يشير إلى أن هناك تجانساً في استجابات العينة حول كل بُعد من أبعاد تطبيق الإدارة الرشيقة. وهذا يعني أن معظم الأفراد في العينة لديهم إجابات متقاربة إلى حد كبير، مما يعكس توافقاً في الآراء حول مستوى تطبيق الأبعاد المختلفة لتطبيق الإدارة الرشيقة. وبذلك، يعزز هذا التوافق من موثوقية النتائج.

وتشير هذه النتيجة إلى أن المشاريع الصناعية التي شملتها الدراسة تتمتع بدرجة نضج عالية في تطبيق مفاهيم الإدارة الرشيقة، مما يعكس وعياً تنظيمياً متقدماً بأهمية هذه المفاهيم في تحسين الأداء العام. كما تدل على أن المؤسسات أصبحت أكثر قدرة على تقليل الفاقد، وتوحيد الإجراءات، والاستجابة للتغيرات من خلال التحسين المستمر، وتنظيم بيئة العمل بشكل فعال، وهو ما يساهم بدوره في تعزيز التنافسية وتحقيق الأهداف التشغيلية بكفاءة أعلى.

أما بالنسبة لكل بُعد من مجالات تطبيق الإدارة الرشيقة، فقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع فقرات كل بُعد وعلى النحو الآتي:

أ: الفقرات المتعلقة بعد التحسين المستمر:

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة كما في الجدول (16)

جدول (16): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بعد التحسين المستمر (بيانات معدلة)

درجة	الرتبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات
مرتفعة 1		.652	4.25	تعمل الشركة على تعزيز ثقافة تقليل الفاقد والهدر في العمليات الإنتاجية
مرتفعة 2		.810	4.12	توفر الشركة دورات تدريبية لتعزيز مهارات الموظفين في تحسين الأداء
مرتفعة 3		.742	4.05	تسهم الشركة في تحليل جذور المشكلات لضمان التحسين المستمر
مرتفعة 4		.735	3.98	تعتمد الشركة على تقييم أداء الموظفين كأساس للتحسين المستمر
مرتفعة 5		.795	3.88	تضع الشركة برامج مستمرة لتحسين وتطوير العمليات الإنتاجية

يتضح من الجدول السابق الذي يبين المتوسطات والانحرافات المعيارية أن اتجاهات عينة الدراسة اتجهت (4.056 نحو الموافقة على عبارات بُعد التحسين المستمر، حيث بلغ المتوسط الإجمالي لهذا المتغير) 0.5124. وبانحراف معياري قدره

(. كما يلاحظ أيضاً أن جميع الانحرافات المعيارية للمجالات جاءت أقل من واحد 0.5214 معياري قدره) صحيح، مما يشير إلى تجانس وجهات نظر عينة الدراسة حول التحسين المستمر في هذا البعد. وقد جاء في المرتبة الأولى الفقرة التي نصت على: "تعمل الشركة على تعزيز ثقافة تقليل الفاقد والهدر في"، وبدرجة تطبيق مرتفعة. (0.652)، وانحراف معياري (4.25) العمليات الإنتاجية" بمتوسط حسابي بلغ: (وفي المرتبة الثانية جاءت الفقرة التي نصت على: "توفر الشركة دورات تدريبية لتعزيز مهارات الموظفين"، وبدرجة تطبيق مرتفعة. (0.810)، وانحراف معياري (4.12) في تحسين الأداء" بمتوسط حسابي بلغ: (أما المرتبة قبل الأخيرة فكانت الفقرة التي نصت على: "تسهم الشركة في تحليل جذور المشكلات لضمان"، وبدرجة تطبيق مرتفعة. (0.742)، وانحراف معياري (4.05) التحسين المستمر" بمتوسط حسابي بلغ: (أما المرتبة الأخيرة فكانت الفقرة التي نصت على: "تضع الشركة برامج مستمرة لتحسين وتطوير العمليات"، وبدرجة تطبيق مرتفعة. (0.795)، وانحراف معياري (3.88) الإنتاجية" بمتوسط حسابي بلغ: (يتضح من النتائج أن هناك توافقاً واضحاً بين أفراد العينة بشأن أهمية التحسين المستمر في رفع كفاءة الأداء وتحقيق التميز التشغيلي داخل المشاريع الصناعية. فقد أظهرت المتوسطات الحسابية المرتفعة والانحرافات المعيارية المنخفضة درجة عالية من الاتفاق على أن المؤسسات تسعى فعلياً إلى ترسيخ ثقافة التحسين المستمر من خلال تقليل الهدر، وتقديم الدعم التدريبي، وتحليل المشكلات بطرق منهجية، وتطوير العمليات الإنتاجية بشكل دوري.

هذا يشير إلى أن التحسين المستمر لا يُنظر إليه كعملية عابرة، بل كمكون أساسي في منظومة الإدارة الرشيقة، تسعى المؤسسات من خلاله إلى الاستجابة للتغيرات، وتحقيق الجودة، وتعزيز رضا العملاء، وزيادة فعالية العمليات. كما يدل هذا التوجه على وجود وعي مؤسسي بأهمية بناء بيئة عمل مرنة ومحفزة للتطوير والتجديد بما يواكب متطلبات السوق والتغيرات التكنولوجية في القطاع الصناعي.

ب: الفقرات المتعلقة ببعد تنظيم العمل:

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة كما في الجدول 17 جدول (17): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بعد تنظيم العمل (بيانات معدلة)

درجة	المرتبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات
مرتفعة 1	695.	4.10	توفر الشركة بيئة عمل تسهل وصول الموظفين إلى مواقع الإنتاج بسهولة	

مرتفعة 2	.812	4.05	تتبع الشركة منهجية واضحة ومحددة لتنظيم العمليات الإنتاجية
مرتفعة 3	.850	4.02	تعتمد الشركة معايير محددة لتنظيم أماكن العمل بما يضمن الكفاءة
			تضمن الشركة انسيابية العمليات الإنتاجية وتقليل التعطيلات غير الضرورية
مرتفعة 5	.912	3.90	توفر الشركة إجراءات ومعايير واضحة لتوجيه الموظفين الجدد في خطوات العمل
مرتفعة -	.6125	4.004	المتوسط الكلي للبعد

يتضح من الجدول السابق الذي يبين المتوسطات والانحرافات المعيارية أن اتجاهات عينة الدراسة اتجهت (4.004 نحو الموافقة على عبارات بُعد تنظيم العمل، حيث بلغ المتوسط الإجمالي لهذا المتغير) (. كما يُلاحظ أيضاً أن جميع الانحرافات المعيارية للمجالات جاءت 0.6125 وانحراف معياري قدره) أقل من واحد صحيح، مما يشير إلى تجانس وجهات نظر عينة الدراسة في تقديراتهم حول مستوى تطبيق الإدارة الرشيدة في هذا البعد.

وقد جاء في المرتبة الأولى الفقرة التي نصت على: "توفر الشركة بيئة عمل تسهل وصول الموظفين إلى (، وبدرجة تطبيق 0.695)، وانحراف معياري (4.10 مواقع الإنتاج بسهولة" بمتوسط حسابي بلغ:) مرتفعة. وفي المرتبة الثانية جاءت الفقرة التي نصت على: "تتبع الشركة منهجية واضحة ومحددة لتنظيم (، وبدرجة تطبيق مرتفعة. 0.812)، وانحراف معياري (4.05 العمليات الإنتاجية" بمتوسط حسابي بلغ:) أما المرتبة قبل الأخيرة فكانت الفقرة التي نصت على: "تعتمد الشركة معايير محددة لتنظيم أماكن العمل بما (، وبدرجة تطبيق مرتفعة. أما 0.850)، وانحراف معياري (4.02 يضمن الكفاءة" بمتوسط حسابي بلغ:) المرتبة الأخيرة فكانت الفقرة التي نصت على: "توفر الشركة إجراءات ومعايير واضحة لتوجيه الموظفين (، وبدرجة تطبيق 0.912)، وانحراف معياري (3.90 الجدد في خطوات العمل" بمتوسط حسابي بلغ:) مرتفعة.

يتضح من النتائج أن هناك توافقاً بين أفراد العينة حول أهمية تنظيم العمل في تعزيز الكفاءة التشغيلية وتحسين بيئة العمل داخل المشاريع الصناعية. حيث أظهرت المتوسطات الحسابية المرتفعة والانحرافات المعيارية المنخفضة نسبياً درجة عالية من الاتفاق على أن تنظيم العمل يُعد أحد الأركان الأساسية في تطبيق الإدارة الرشيدة.

مما يشير إلى أن الشركات تسعى بجدية إلى تهيئة بيئة منظمة تدعم انسيابية العمليات، وسهولة الحركة داخل مواقع الإنتاج، وتوجيه الموظفين بوضوح، وهو ما ينعكس إيجابياً على مستوى الأداء العام. كما يفهم من النتائج أن تنظيم العمل لا يقتصر على الجوانب المادية فقط، بل يمتد إلى تبني منهجيات واضحة، وتطبيق معايير دقيقة، وتوفير إجراءات تسهم في دمج الموظفين الجدد بسرعة وفعالية. هذا التوجه يدل على إدراك متزايد بأهمية الهياكل والتنظيمات الوظيفية الفعالة في تحقيق أهداف الإدارة الرشيقة، وبناء ثقافة عمل قائمة على الانضباط والإنتاجية والاستمرارية في التحسين.

ج: الفقرات المتعلقة ببعد العمل القياسي:

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة كما في الجدول (18)
جدول (18): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بعد العمل القياسي (بيانات معدلة)

درجة	الرتبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات
مرتفعة 1	.890	4.15	تطبيق الشركة معايير واضحة لتجنب تكرار الأخطاء التشغيلية	
مرتفعة 2	.812	4.08	تعتمد الشركة إجراءات عمل موحدة تسهل أداء الموظفين وتحسين الإنتاجية	
مرتفعة 3	.755	4.05	تعتمد الشركة على آليات دقيقة وسريعة في اتخاذ القرارات الإنتاجية	
مرتفعة 4	.910	3.99	تحرص الشركة على إتمام العمل ضمن الإطار الزمني المحدد وتقليل التأخير	
مرتفعة 5	.760	3.95	تعمل الشركة على تحسين ترتيب العمليات الإنتاجية لتقليل الفاقد في الوقت والموارد	
مرتفعة -	.6542	4.044	المتوسط الكلي للبعد	

يتضح من الجدول السابق الذي يبين المتوسطات والانحرافات المعيارية أن عينة الدراسة قد أظهرت توافقاً مع انحراف معياري 4.044 إيجابياً مع عبارات بعد العمل القياسي، حيث بلغ المتوسط الإجمالي لهذا البعد . كما يلاحظ أن جميع الانحرافات المعيارية كانت أقل من واحد صحيح، مما يشير إلى 0.6542 قدره تجانس في وجهات نظر عينة الدراسة حول مستوى تطبيق الإدارة الرشيقة في هذا البعد. وقد جاءت الفقرة التي نصت على "تطبيق الشركة معايير واضحة لتجنب تكرار الأخطاء التشغيلية" في ثلثها الفقرة 0.890 مع انحراف معياري 4.15 المرتبة الأولى، حيث سجلت أعلى متوسط حسابي بلغ .

التي نصت على "تعتمد الشركة إجراءات عمل موحدة تسهل أداء الموظفين وتحسين الإنتاجية" بمتوسط . أما الفقرة التي نصت على "تعمل الشركة على تحسين 0.812 وانحراف معياري 4.08 حسابي قدره وانحراف 3.95 ترتيب العمليات الإنتاجية لتقليل الفاقد في الوقت والموارد" فكانت درجتها 0.760 معياري.

يتضح من النتائج أن واقع تطبيق الإدارة الرشيدة كان مرتفعاً على بعد العمل القياسي؛ أي أن المؤسسات الصناعية تولي اهتماماً كبيراً بتوحيد إجراءات العمل، وتطبيق المعايير التشغيلية، والحد من التكرار في الأخطاء، مما يعزز من جودة الأداء ويُسهم في تحسين الكفاءة الإنتاجية.

الفقرات المتعلقة ببعد العمل القياسي:

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة كما في الجدول (18)
جدول (18): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بعد العمل القياسي (بيانات معدلة)

درجة	الرتبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات
مرتفعة 1	.910	4.18	تطبيق الشركة معايير واضحة لتجنب تكرار الأخطاء التشغيلية	
مرتفعة 2	.835	4.09	تعتمد الشركة إجراءات عمل موحدة تسهل أداء الموظفين وتحسين الإنتاجية	
مرتفعة 3	.792	4.05	تعتمد الشركة على آليات دقيقة وسريعة في اتخاذ القرارات الإنتاجية	
مرتفعة 4	.950	4.02	تحرص الشركة على إتمام العمل ضمن الإطار الزمني المحدد وتقليل التأخير	
مرتفعة 5	.795	3.98	تعمل الشركة على تحسين ترتيب العمليات الإنتاجية لتقليل الفاقد في الوقت والموارد	
مرتفعة -	.6432	4.064	المتوسط الكلي للبعد	

يتضح من الجدول السابق الذي يبين المتوسطات والانحرافات المعيارية أن عينة الدراسة قد أظهرت توافقاً (مع انحراف 4.064 إيجابياً مع عبارات بعد العمل القياسي، حيث بلغ المتوسط الإجمالي لهذا البعد) . كما يلاحظ أن جميع الانحرافات المعيارية كانت أقل من واحد صحيح، مما 0.6432 معياري قدره (. يشير إلى تجانس في وجهات نظر عينة الدراسة حول مستوى تطبيق الإدارة الرشيدة في هذا البعد . وقد جاءت الفقرة التي نصت على "تطبيق الشركة معايير واضحة لتجنب تكرار الأخطاء التشغيلية" في (. تلتها 0.910) مع انحراف معياري (4.18 المرتبة الأولى، حيث سجلت أعلى متوسط حسابي بلغ)

الفقرة التي نصت على "تعتمد الشركة إجراءات عمل موحدة تسهل أداء الموظفين وتحسين الإنتاجية" (أما الفقرة التي نصت على "تعمل الشركة 0.835) وانحراف معياري (4.09 بمتوسط حسابي قدره (وانحراف 3.98 على تحسين ترتيب العمليات الإنتاجية لتقليل الفاقد في الوقت والموارد" فكانت درجتها (0.795 معياري).

يتضح من النتائج أن واقع تطبيق الإدارة الرشيقة كان مرتفعاً على بعد العمل القياسي؛ أي أن المؤسسات الصناعية تولي اهتماماً كبيراً بتوحيد إجراءات العمل، وتطبيق المعايير التشغيلية، والحد من التكرار في الأخطاء، مما يعزز من جودة الأداء ويُسهم في تحسين الكفاءة الإنتاجية.

كما تعكس هذه النتائج إدراكاً مؤسسياً بأهمية العمل القياسي كأداة رئيسية لضبط الجودة وتسهيل عمليات التحسين المستمر، إذ يساعد في خلق بيئة عمل منظمة ومستقرة، تتيح للموظفين أداء مهامهم بوضوح وثقة، وتقلل من الاعتماد على الاجتهادات الفردية.

ويشير التجانس الملحوظ في آراء أفراد العينة إلى وجود وعي مشترك بأهمية هذا البُعد في تحقيق أهداف الإدارة الرشيقة، وتطبيقه بشكل منظم وفعال داخل المشاريع الصناعية، مما يُعزز من فرص النجاح والاستدامة في بيئة صناعية تتسم بالتنافسية والتغير السريع.

د: الفقرات المتعلقة ببعد تقليل الهدر:

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة كما في الجدول 19
جدول (19): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بعد تقليل الهدر (بيانات معدلة)

درجة	الرتبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات
مرتفعة 1	.740	4.28	تسهم الشركة في نشر ثقافة تقليل الفاقد في جميع أنشطتها	
مرتفعة 2	.752	4.22	تعتمد الشركة استراتيجيات فعالة لتقليل الهدر في الموارد المختلفة	
مرتفعة 3	.850	4.16	تستخدم الشركة أساليب إدارية متقدمة لتقليل الفاقد في العمليات التشغيلية	
مرتفعة 4	.820	4.08	تسعى الشركة إلى تبني تقنيات حديثة لتحسين العمليات الإنتاجية وزيادة الكفاءة	
مرتفعة 5	.915	3.92	تلتزم الشركة بالإنفاق الفعال وفقاً لبنود الميزانية المحددة	
مرتفعة -	.6412	4.132	المتوسط الكلي للبعد	

يتضح من الجدول السابق الذي يبين المتوسطات والانحرافات المعيارية، أن اتجاهات عينة الدراسة نحو (وبانحراف 4.132 عبارات بعد تقليل الهدر كانت مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الإجمالي لهذا المتغير (0.740). كما يلاحظ أيضاً أن الانحرافات المعيارية لفقرات البعد تراوحت بين (0.6412 معياري قدره (، وهي أقل من واحد، مما يشير إلى تجانس وجهات نظر عينة الدراسة في تقديراتهم حول 0.915 - مستوى تطبيق الإدارة الرشيدة في هذا البعد.

وقد جاءت في المرتبة الأولى الفقرة التي نصت على: "تسهم الشركة في نشر ثقافة تقليل الفاقد في جميع (، وبدرجة تطبيق مرتفعة. وفي (0.740)، وانحراف معياري (4.28) أنشطتها"، بمتوسط حسابي بلغ (المرتبة الثانية جاءت الفقرة التي نصت على: "تعتمد الشركة استراتيجيات فعالة لتقليل الهدر في الموارد (، وبدرجة تطبيق مرتفعة. أما (0.752)، وانحراف معياري (4.22) المختلفة"، بمتوسط حسابي بلغ (المرتبة قبل الأخيرة فكانت الفقرة التي نصت على: "تسعى الشركة إلى تبني تقنيات حديثة لتحسين العمليات (، وأخيراً، كانت (0.820)، وانحراف معياري (4.08) الإنتاجية وزيادة الكفاءة"، بمتوسط حسابي بلغ (الفقرة التي نصت على: "تلتزم الشركة بالإنفاق الفعال وفقاً لبنود الميزانية المحددة"، بمتوسط حسابي بلغ (، وبدرجة تطبيق مرتفعة. (0.915)، وانحراف معياري (3.92)

على: "تسعى الشركة إلى تبني تقنيات حديثة لتحسين العمليات الإنتاجية وزيادة الكفاءة"، بمتوسط حسابي بلغ (، وبدرجة تطبيق مرتفعة. (0.832)، وانحراف معياري (4.11)

يتضح من النتائج أن تطبيق الإدارة الرشيدة كان مرتفعاً على بُعد تقليل الهدر، مما يشير إلى أن المؤسسات الصناعية تولي اهتماماً ملحوظاً بكفاءة استخدام الموارد، وتسعى بجدية إلى خفض الفاقد في الوقت والجهد والتكلفة ضمن عملياتها التشغيلية.

كما تعكس النتائج وجود وعي مؤسسي بأهمية نشر ثقافة تقليل الهدر وتوظيف استراتيجيات فعالة لتحقيق ذلك، الأمر الذي يُعزز من كفاءة الأداء ويُساهم في رفع الإنتاجية وتقليل التكاليف غير الضرورية. ويُعد هذا التوجه أحد الركائز الأساسية للإدارة الرشيدة، حيث يُسهم بشكل مباشر في تحقيق أعلى قيمة ممكنة للعميل بأقل قدر من الهدر، ويعكس في الوقت نفسه قدرة المنشآت على توظيف الموارد المتاحة بكفاءة وفعالية في بيئة صناعية تنافسية.

2- تحليل المحور الثاني:

والذي ينص على التساؤل التالي: "ما مستوى تحسين أداء المشاريع في الشركات الصناعية في ضوء تطبيق مبادئ الإدارة الرشيدة؟"

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور تحسين أداء المشاريع في الشركات الصناعية في ضوء تطبيق مبادئ الإدارة الرشيدة كما في الجدول التالي:

جدول (20): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة لأبعاد تحسين أداء المشاريع في الشركات الصناعية بجدة (بيانات معدلة)

النتيجة الرتبة الوزن النسبي الانحراف المعياري المتوسط الحسابي المجالات م

مرتفع 1	81%	0.7254	4.05	تحسين الأداء	1
مرتفع 2	79%	0.8812	3.98	خفض تكاليف أداء المشاريع	2
مرتفع 3	77%	0.8540	3.89	تنسيق عمليات أداء المشاريع	3
مرتفع -	79%	0.6842	3.97	المتوسط الكلي	

يوضح الجدول السابق نتائج التحليل الوصفي لأبعاد محور تحسين أداء المشاريع في الشركات الصناعية بجهة، وتظهر التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للإجابات المقابلة لكل بُعد، حيث نجد (والذي يشير إلى أن وجود مستوى مرتفع لتحسين أداء المشاريع في 3.97 أن المتوسط العام يبلغ) الشركات الصناعية بجهة بأبعادها (تحسين الأداء، خفض تكاليف أداء المشاريع، تنسيق عمليات أداء المشاريع)

(، في المرتبة الأخيرة وبدرجة مرتفعة، 3.92 جاء بُعد "تنسيق عمليات أداء المشاريع" بمتوسط حسابي (79%) أما الدرجة الكلية للمحور فقد حصلت على وزن نسبي (وتنعكس هذه النتيجة أن تطبيق الإدارة الرشيدة في الشركات الصناعية بمحافظه جدة يسهم بشكل فعال في تحسين أداء المشاريع من خلال رفع كفاءة التنفيذ، وخفض التكاليف التشغيلية، وتحقيق مستوى جيد من (إلى وجود توجه 79% التنسيق بين مختلف العمليات المرتبطة بالمشاريع. كما يُشير الوزن النسبي البالغ) إيجابي بين أفراد العينة نحو فاعلية الإدارة الرشيدة في دعم الأداء المؤسسي وتحقيق أهداف المشاريع بكفاءة أعلى. وتبرز هذه النتائج أهمية تبني استراتيجيات الإدارة الرشيدة بوصفها أحد المحاور الرئيسية لتحسين جودة وإنتاجية المشاريع في القطاع الصناعي. هذا وقد استخرج الباحث المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمستويات الموافقة لكل بُعد، وذلك وفقاً لما يلي:

البعد الأول: تحسين الأداء

جدول (21): المتوسطات والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات البعد الأول: تحسين الأداء وكذلك ترتيب المتوسطات تنازلياً في المجال (بيانات معدلة)

النتيجة	الترتيب	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط	العبرة
مرتفعة 1	82%	1.012	4.12	تقوم لجان متخصصة بفحص المواد المستخدمة قبل اعتمادها بالمشروع.	
مرتفعة 2	81%	1.025	4.05	تتابع الإدارة العليا ضبط الجودة لضمان تنفيذ المشاريع الصناعية بكفاءة.	

مرتفعة 3	80%	0.985	3.98	يتم تعيين مهندسين للإشراف على تنفيذ المشاريع بدقة وكفاءة.
مرتفعة 4	79%	1.010	3.95	يتم فحص المواد لضمان جودتها ومطابقتها لمعايير المشاريع الصناعية.
مرتفعة 5	79%	1.010	3.95	يتم اختيار مواد المشروع وفق معايير عالية لضمان الجودة.
مرتفعة -	80%	0.965	4.01	المتوسط العام لبعد تحسين الأداء

يوضح الجدول السابق متوسط استجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات البعد الأول من المحور الثاني - تحسين الأداء وترتيبها حسب المتوسطات الحسابية من الأهم فالأقل أهمية، حيث تراوحت المتوسطات ، مما يعكس مستوى تطبيق مرتفع بشكل عام. جاءت فقرة "تقوم لجان 3.95 و 4.12 الحسابية بين ، 4.12 متخصصة بفحص المواد المستخدمة قبل اعتمادها بالمشروع" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي تلتها فقرة "تتبع الإدارة العليا ضبط الجودة لضمان تنفيذ المشاريع الصناعية بكفاءة" بمتوسط . كما احتلت فقرة "يتم تعيين مهندسين للإشراف على تنفيذ المشاريع بدقة وكفاءة" المرتبة 4.05 حسابي 3.98. الثالثة بمتوسط

، تلتها فقرة "تتبع الإدارة 4.12 المستخدمة قبل اعتمادها بالمشروع" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي ، كما احتلت فقرة "يتم 4.05 العليا ضبط الجودة لضمان تنفيذ المشاريع الصناعية بكفاءة" بمتوسط حسابي ، بينما تساوت 3.98 تعيين مهندسين للإشراف على تنفيذ المشاريع بدقة وكفاءة" المرتبة الثالثة بمتوسط فقرات "يتم فحص المواد لضمان جودتها" و "يتم اختيار مواد المشروع وفق معايير عالية لضمان الجودة" ، مما يشير إلى 1.025 و 1.010)، مع انحرافات معيارية تراوحت بين 3.95 في المتوسط الحسابي (توافق عالٍ في استجابات أفراد العينة حول أهمية تحسين الأداء في المشاريع الصناعية. وتشير هذه النتيجة إلى أن أفراد عينة الدراسة يرون أن تطبيق معايير تحسين الأداء في المشاريع الصناعية يتم بشكل جيد، حيث تظهر النتائج توافقاً عالياً في استجاباتهم على مختلف فقرات البعد الأول. وتُعد الفقرة المتعلقة بفحص المواد المستخدمة قبل اعتمادها بالمشروع الأكثر أهمية بالنسبة لهم، مما يعكس الاهتمام الكبير بضمان الجودة منذ المراحل الأولى للمشاريع. كما تشير النتائج إلى أن الإدارة العليا تلعب دوراً مهماً في ضبط الجودة والمتابعة المستمرة لضمان كفاءة تنفيذ المشاريع، وهو ما يساهم في تعزيز تطبيق الإدارة الرشيدة وتحسين الأداء في الشركات الصناعية.

البعد الثالث: تنسيق عمليات أداء المشاريع

جدول (22): المتوسطات والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات البعد الثاني: تنسيق عمليات أداء المشاريع وكذلك ترتيب المتوسطات تنازلياً في المجال (بيانات معدلة)

النتيجة	الترتيب	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط	العبرة
---------	---------	--------------	-------------------	---------	--------

مرتفعة 1	80%	1.042	3.98	تواجه المشاريع تحديات تتطلب استجابات سريعة لضمان سير العمل.
مرتفعة 2	78%	1.095	3.88	يتم التنسيق بين العاملين لضمان تنفيذ العمليات بكفاءة عالية.
مرتفعة 3	76%	1.120	3.82	يؤثر ضعف التنسيق على إنجاز مراحل المشاريع وفق الجدول.
مرتفعة 4	76%	1.150	3.78	يتم تحديث المعدات لتحسين الجودة وتقليل الأعطال بالمشاريع.
مرتفعة 5	75%	1.180	3.75	تستفيد الإدارة العليا من التجارب السابقة في ضبط الجودة.
مرتفعة -	77%	0.954	3.84	المتوسط العام لبعد تنسيق عمليات أداء المشاريع
يوضح الجدول السابق متوسط استجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات البعد الثاني من المحور الثاني: تنسيق عمليات أداء المشاريع، وقد تم ترتيب الفقرات تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية من الأعلى إلى الأدنى، أي من الأهم إلى الأقل أهمية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.				
مرتفعة 1	82%	1.035	4.08	تتم مراقبة تنفيذ المشروع لتجنب الهدر في الموارد والمواد.
مرتفعة 2	80%	1.168	3.98	يتم تقييم مراحل التنفيذ لضمان توافق التكاليف مع الميزانية.
42				

مرتفعة 3	79%	1.183	3.95	يتم اتخاذ إجراءات صارمة بحق المسؤولين عن زيادة التكاليف
مرتفعة 4	78%	1.150	3.92	تساهم الإدارة الرشيدة في ترشيد النفقات دون التأثير على الأداء.
مرتفعة 5	78%	1.160	3.89	تشرف لجان متخصصة على الإنفاق لضمان الالتزام بالميزانية.
مرتفعة -	79%	0.916	3.96	المتوسط العام لبعد خفض تكاليف أداء المشاريع

يوضح الجدول السابق متوسط استجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات البعد الثالث من المحور الثاني: خفض تكاليف أداء المشاريع، وقد تم ترتيب الفقرات تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية من الأعلى إلى الأدنى، أي من الأهم إلى الأقل أهمية من وجهة نظر أفراد العينة.

اتضح أن استجابات أفراد العينة على فقرات هذا البعد، والبالغ عددها (5) فقرات، جاءت بمستوى تطبيق (4.08 - 3.89 "مرتفع"، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين)
(، وانحراف 82%) ووزن نسبي (4.08) وقد احتلت الفقرة رقم (1) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ)
(، وجاء نصها: "تتم مراقبة تنفيذ المشروع لتجنب الهدر في الموارد والمواد"، مما يدل 1.035 معياري)
على أهمية الرقابة كأداة فعالة في ضبط تكاليف المشروع. تلتها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (3) التي
(3.98 نصت على: "يتم تقييم مراحل التنفيذ لضمان توافق التكاليف مع الميزانية"، بمتوسط حسابي)
(80% ووزن نسبي)
في المرتبة الثالثة جاءت الفقرة رقم (2) التي نصت على: "يتم اتخاذ إجراءات صارمة بحق المسؤولين عن
(، مما 1.183)، وانحراف معياري (79%)، ووزن نسبي (3.95) زيادة التكاليف"، بمتوسط حسابي)
يشير إلى وجود إجراءات رقابية ومحاسبية حازمة.
أما المرتبة الأخيرة فكانت للفقرة رقم (5)، التي نصت على: "تشرف لجان متخصصة على الإنفاق لضمان
(، مع استمرار مستوى 78%)، ووزنها النسبي (3.89) الالتزام بالميزانية"، حيث بلغ متوسطها الحسابي)
التطبيق عند "مرتفع".
(، 79%) بوزن نسبي (3.96) وبشكل عام، بلغ المتوسط الحسابي الكلي لبُعد خفض تكاليف أداء المشاريع)
مما يدل على أن هذا البعد يُطبق بدرجة مرتفعة داخل الشركات الصناعية بمدينة جدة، كأحد أبعاد تحسين
إدارة المشاريع من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة من العاملين
اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج
الفرضية الرئيسية:
"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق الإدارة الرشيقة (التحسين المستمر، تنظيم العمل، العمل القياسي،
تقليل الهدر) على تحسين أداء المشاريع الصناعية عند مستوى الدلالة)

α

≤ 0.05

).

لاختبار الفرضية السابقة قام الباحث بتطبيق اختبار الانحدار الخطي البسيط للتعرف على أثر تطبيق الإدارة
الرشيقة بأبعادها على تحسين أداء المشاريع الصناعية عند مستوى الدلالة)

α

≤ 0.05

(، والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم (24): نتائج تحليل الانحدار البسيط للتعرف على أثر تطبيق الإدارة الرشيقة (المتغير المستقل)
على تحسين أداء المشاريع الصناعية (المتغير التابع) - (بيانات معدلة)

مستوى دلالة F	قيمة F	R2	R	مستوى دلالة T	قيمة T	قيمة بيتا	الخطأ المعياري	B	المتغير المستقل
------------------	--------	----	---	------------------	--------	-----------	-------------------	---	--------------------

β
)

تطبيق الإدارة الرشيقة	0.612	0.068	0.685	8.420	0.000	0.685	0.469	68.15	0.000
--------------------------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------

من الجدول السابق يتضح ما يلي:

- (، وهو معامل ارتباط طردي موجب 0.685 بلغت قيمة معامل الارتباط (R): معامل الارتباط)
دال إحصائياً، مما يدل على وجود علاقة ارتباطية طردية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الإدارة الرشيقة وتحسين أداء المشاريع، وذلك عند مستوى معنوية أقل من (0.05).
 - (، مما يدل على أن تطبيق الإدارة 0.469 بلغت قيمة معامل التحديد (R²): معامل التحديد)
(من التغير الكلي في تحسين أداء المشاريع الصناعية، وهي 46.9% الرشيقة يفسر ما نسبته)
قيمة تفسيرية جيدة في الدراسات الإدارية.
 - وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد (Sig) (0.000 مستوى الدلالة: بلغت قيمة مستوى الدلالة)
(0.05)، مما يدل على وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتطبيق الإدارة الرشيقة على تحسين أداء
المشاريع من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.
- بناءً على ما سبق، يرفض الباحث الفرضية العدمية، ويقبل الفرضية البديلة، لتصبح كما يلي: "يوجد أثر ذو
دلالة إحصائية لتطبيق الإدارة الرشيقة على تحسين أداء المشاريع الصناعية".

اختبار الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر لاعتماد تطبيق الإدارة الرشيقة بأبعادها على تحسين أداء
المشاريع في الشركات الصناعية عند مستوى الدلالة)

α

≤ 0.05

).

لاختبار الفرضية السابقة قام الباحث بتطبيق اختبار الانحدار الخطي البسيط للتعرف على أثر اعتماد تطبيق
الإدارة الرشيقة على تحسين الأداء، الجدول التالي يوضح هذه النتائج:
جدول (25): نتائج اختبار الانحدار البسيط لأثر اعتماد تطبيق الإدارة الرشيقة على تحسين الأداء (بيانات
معدلة)

مستوى دلالة F	F قيمة	R ²	R ارتباط	مستوى دلالة T	T قيمة	قيمة بيتا)	الخطأ المعياري	B	المتغير المستقل
0.000	185.32	0.575	0.758	0.000	14.150	0.758	0.048	0.712	تطبيق الإدارة الرشيقة

β
)

دالة إحصائية عند مستوى الدلالة)

α

≤ 0.05

)

من الجدول السابق يتضح ما يلي:

- (، وهو معامل ارتباط طردي موجب 0.758 بلغت قيمة معامل الارتباط) (R معامل الارتباط)
دال إحصائياً، مما يدل على وجود علاقة ارتباطية طردية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الإدارة الرشيدة وتحسين الأداء بمستوى معنوية أقل من (0.05).
- (مما يدل على أن تطبيق الإدارة الرشيدة 0.575 بلغت قيمة معامل التحديد) (R² معامل التحديد)
(من التغير الكلي في تحسين أداء المشاريع. 57.5% يفسر ما نسبته)
(وهي أقل من مستوى الدلالة 0.000 مستوى الدلالة: نجد أن مستوى الدلالة بلغت قيمته)
(0.05) مما يدل على وجود أثر معنوي.
- (، وهو معامل ارتباط طردي موجب 0.742) (R معامل الارتباط: بلغت قيمة معامل الارتباط)
دال إحصائياً، مما يدل على وجود علاقة ارتباطية طردية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الإدارة الرشيدة وتحسين الأداء بمستوى معنوية أقل من (0.05).
- معامل التحديد: بلغت قيمة معامل التحديد)

R²

- (من التغير الكلي في 55%)، مما يدل على أن تطبيق الإدارة الرشيدة يفسر ما نسبته (0.551))
تحسين أداء المشاريع.
- (مما 0.05) وهو أقل من مستوى الدلالة (0.000 مما سبق، نجد أن مستوى الدلالة بلغت قيمته)
يدل على وجود أثر لتطبيق الإدارة الرشيدة على تحسين الأداء من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة،
وبالتالي يرفض الباحث الفرضية العدمية ويقبل الفرضية البديلة، لتصبح على النحو التالي: يوجد
أثر لاعتماد تطبيق الإدارة الرشيدة بأبعادها على تحسين أداء المشاريع في الشركات الصناعية عند
مستوى الدلالة)

α

≤ 0.05

).

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر لاعتماد تطبيق الإدارة الرشيقة على خفض تكاليف أداء المشاريع في الشركات الصناعية عند مستوى الدلالة)

$$\alpha \leq 0.05$$

).

لاختبار الفرضية السابقة قام الباحث بتطبيق اختبار الانحدار الخطي البسيط للتعرف على أثر تطبيق الإدارة الرشيقة على خفض تكاليف أداء المشاريع في الشركات الصناعية، الجدول التالي يوضح هذه النتائج:
جدول (26) نتائج اختبار الانحدار البسيط لأثر تطبيق الإدارة الرشيقة على خفض تكاليف أداء المشاريع في الشركات الصناعية (بيانات معدلة)

المتغير المستقل	B	الخطأ المعياري	قيمة بيتا)	T قيمة	مستوى دلالة T	R ارتباط	F قيمة R2	مستوى دلالة F
تطبيق الإدارة الرشيقة	0.812	0.041	0.845	18.250	0.000	0.845	0.714 342.15	0.000

دالة إحصائية عند مستوى الدلالة)

$$\alpha \leq 0.05$$

).

من الجدول السابق يتضح ما يلي:

- (، وهو معامل ارتباط طردي موجب 0.845) (R معامل الارتباط: بلغت قيمة معامل الارتباط)
دال إحصائياً، مما يدل على وجود علاقة ارتباطية طردية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الإدارة الرشيقة وخفض تكاليف أداء المشاريع في الشركات الصناعية بمستوى معنوية أقل من (0.05).
- معامل التحديد: بلغت قيمة معامل التحديد)

R2

(من التغير الكلي في 71%) مما يدل على أن تطبيق الإدارة الرشيقة تفسر ما نسبته (0.714))
خفض تكاليف أداء المشاريع في الشركات الصناعية.

(مما 0.05) وهو أقل من مستوى الدلالة (0.000 مما سبق، نجد أن مستوى الدلالة بلغت قيمته)
يدل على وجود أثر لتطبيق الإدارة الرشيقة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة على خفض تكاليف

أداء المشاريع في الشركات الصناعية، وبالتالي يرفض الباحث الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة، لتصبح على النحو التالي: يوجد أثر لاعتماد تطبيق الإدارة الرشيقة على خفض تكاليف أداء المشاريع في الشركات الصناعية عند مستوى الدلالة)

α

≤ 0.05

).

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر لاعتماد تطبيق الإدارة الرشيقة على تنسيق عمليات أداء المشاريع في الشركات الصناعية عند مستوى الدلالة)

α

≤ 0.05

).

لاختبار الفرضية السابقة قام الباحث بتطبيق اختبار الانحدار الخطي البسيط للتعرف على أثر تطبيق الإدارة الرشيقة على تنسيق عمليات أداء المشاريع في الشركات الصناعية، الجدول التالي يوضح هذه النتائج: جدول (27) نتائج اختبار الانحدار البسيط لأثر تطبيق الإدارة الرشيقة على تنسيق عمليات أداء المشاريع

جدول (27) نتائج اختبار الانحدار البسيط لأثر تطبيق الإدارة الرشيقة على تنسيق عمليات أداء المشاريع (بيانات معدلة)

مستوى دلالة F	قيمة F	R ²	R	مستوى دلالة T	T قيمة	قيمة بيتا)	الخطأ المعياري	B	المتغير المستقل
0.000	312.45	0.659	0.812	0.000	17.450	0.812	0.042	0.715	تطبيق الإدارة الرشيقة

دالة إحصائية عند مستوى الدلالة)

α

≤ 0.05

).

من الجدول السابق يتضح ما يلي:

- (، وهو معامل ارتباط طردي موجب 0.812) (R معامل الارتباط: بلغت قيمة معامل الارتباط)
دال إحصائياً، مما يدل على وجود علاقة ارتباطية طردية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الإدارة
الرشيقة وتنسيق عمليات أداء المشاريع في الشركات الصناعية بمستوى معنوية أقل من (0.05).
معامل التحديد: بلغت قيمة معامل التحديد)

R2

(من التغير الكلي في %66)، مما يدل على أن تطبيق الإدارة الرشيقة يفسر ما نسبته (0.659) ()
تنسيق عمليات أداء المشاريع في الشركات الصناعية.

(، مما يدل 0.05) وهو أقل من مستوى الدلالة (0.000) مما سبق، نجد أن مستوى الدلالة بلغت قيمته)
على وجود أثر لاعتماد تطبيق الإدارة الرشيقة على تنسيق عمليات أداء المشاريع في الشركات الصناعية
من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، وبالتالي ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة، لتصبح على
النحو التالي: "يوجد أثر لاعتماد تطبيق الإدارة الرشيقة على تنسيق عمليات أداء المشاريع في الشركات
الصناعية عند مستوى الدلالة)

α

≤ 0.05

).

ملخص النتائج:

1. أظهرت النتائج أن جميع أبعاد تطبيق الإدارة الرشيقة (التحسين المستمر، تنظيم العمل، العمل
القياسي، تقليل الهدر) تم تطبيقها بدرجة مرتفعة حسب آراء عينة الدراسة. حصل بُعد "التحسين
، ثم 4.105، يليه بُعد "العمل القياسي" بمتوسط 4.182 المستمر" على أعلى متوسط حسابي بلغ
. كما أظهر 3.921، وأخيراً بُعد "تنظيم العمل" بمتوسط 4.053 بُعد "تقليل الهدر" بمتوسط
أن مستوى تطبيق أبعاد الإدارة الرشيقة مرتفع بشكل عام، مما 4.065 المتوسط الكلي البالغ
يعكس تحسناً كبيراً في كفاءة الأداء التشغيلي.
2. تشير النتائج إلى أن المشاريع الصناعية التي شملتها الدراسة تتمتع بدرجة نضج عالية في تطبيق
مفاهيم الإدارة الرشيقة، ويعكس ذلك وعياً تنظيمياً متقدماً حول أهمية تطبيق هذه المفاهيم في تحسين
الأداء العام، مثل تقليل الفاقد، وتوحيد الإجراءات، والتحسين المستمر.
3. ، 3.97 أظهرت نتائج التحليل الوصفي لأبعاد تحسين أداء المشاريع أن متوسط المحور العام بلغ
مما يشير إلى مستوى مرتفع لتحسين الأداء في الشركات الصناعية بجهة. جاءت أبعاد "تحسين
الأداء" و "خفض تكاليف أداء المشاريع" في المرتبتين الأولى والثانية بمتوسطات حسابية
على التوالي، في حين جاء "تنسيق عمليات أداء المشاريع" في المرتبة 3.98 و 4.05 قدرها

. تعكس هذه النتائج أن تطبيق الإدارة الرشيقة يساعد بشكل فعال في رفع 3.89 الثالثة بمتوسط كفاءة التنفيذ وخفض التكاليف.

4. أظهرت تحليلات معامل الارتباط وجود علاقة ارتباطية طردية قوية بين تطبيق الإدارة الرشيقة ، مما 0.469، كما أظهر معامل التحديد 0.685 وتحسين أداء المشاريع، حيث بلغ معامل الارتباط من التغير في تحسين أداء المشاريع. 46.9% يعني أن تطبيق الإدارة الرشيقة يفسر تبين من نتائج التحليل الإحصائي أن تطبيق الإدارة الرشيقة له تأثير ذو دلالة إحصائية على تحسين أداء المشاريع. وعليه، تم قبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود تأثير إيجابي لتطبيق الإدارة الرشيقة على تحسين أداء المشاريع الصناعية.
6. ، مما 0.714 هناك تأثير إيجابي للإدارة الرشيقة في خفض التكاليف، كما أظهر معامل التحديد من التغير في خفض التكاليف. 71.4% يشير إلى أن الإدارة الرشيقة تفسر
7. ، مما يدل 0.659 هناك تأثير إيجابي للإدارة الرشيقة على تنسيق العمليات، كما بلغ معامل التحديد من التغير في تنسيق العمليات. 65.9% على أن الإدارة الرشيقة تفسر
8. يُعتبر تطبيق أبعاد الإدارة الرشيقة ذا تأثير إيجابي على تحسين أداء المشاريع الصناعية في جدة، ويعزز من الكفاءة التشغيلية، وخفض التكاليف، وتنظيم العمليات.
9. تتضح العلاقة الواضحة بين تبني الإدارة الرشيقة وتحقيق نتائج ملموسة في المشاريع الصناعية، وهو ما يعكس أهمية هذه الأبعاد في رفع التنافسية وتحقيق الأهداف التشغيلية.

الخاتمة

قدّم الباحث في هذا الفصل عرضاً تحليلياً شاملاً لبيانات الدراسة واختبار تساؤلاتها بشكل مفصل، وذلك من خلال تحليل فقرات أداة الدراسة والوقوف على المتغيرات الديموغرافية والشخصية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الخبرة العملية، والمسمى الوظيفي). كما تم تنفيذ كافة المعالجات الإحصائية اللازمة للبيانات التي تم جمعها عبر استبانة الدراسة، وذلك باستخدام لاستخراج النتائج بدقة، وقد قام الباحث بالتعليق على هذه النتائج (SPSS البرامج الإحصائية المتقدمة) وربطها بأهداف الدراسة الحالية لتوفير رؤية واضحة حول أثر تطبيق الإدارة الرشيدة في تحسين أداء المشاريع الصناعية.

التوصيات:

من خلال هذه الدراسة، يرى الباحث أنه يوجد عدد من التوصيات على النحو الآتي:

- ١/ تطوير الهيكل التنظيمي للهيئة العامة للزكاة والدخل (ضريبة القيمة المضافة) على أسس علمية.
- ٢/ تفعيل إجراءات العمل والتفتيش بشكل دوري ومستمر.
- ٣/ العمل على زيادة الوعي لدى المستهلكين بضريبة القيمة المضافة وأثرها على الخدمات والتقنيات المقدمة لهم.
- ٤/ التطوير الدائم للتشريعات الضريبية بما يتماشى مع التطورات الاجتماعية والاقتصادية السائدة.
- ٥/ قيام جمعية حماية المستهلك وهيئة كفاءة الطاقة بدور أكبر، مع ضرورة النزول الميداني أو الوصول إلى المستهلك عبر الأسواق والمحلات الكبيرة، وعدم الاعتماد على الوسائل الإلكترونية فقط.
- ٦/ تكثيف البرامج المسموعة والمرئية الخاصة بكيفية الادخار.
- ٧/ إنشاء وحدات خاصة لمراقبة الأسعار من قبل هيئة الزكاة والدخل ووزارة التجارة، لمتابعة الأسعار والحد من ارتفاعها.

الخاتمة:

تُعدّ الضريبة على القيمة المضافة ضريبةً عصريةً متطورة، وأداةً فعّالةً لتنظيم النشاط الاقتصادي وإدارة الاقتصاد. وقد أرسيت هذه الضريبة مفاهيم حديثة لا تركز على تراكم الثروات، بحيث لا تؤثر أو تحدّ من عملية تداول الأموال. كما تُعدّ هذه الضريبة ضماناً للتجارة الدولية من خلال تطبيق المعدل الصفري على الصادرات، وعاملاً لإزالة التشوهات القائمة في الأنظمة الاقتصادية، وأهّلت الدول للدخول إلى منظمة التجارة العالمية التي أضحت الانتساب إليها هدفاً في ظل التطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم، فمن لم يستطع الولوج إلى هذه المنظمات كمن أصدر حكماً على نفسه بالاكتهاء.

إن إعفاء الصادرات مع حق الحسم يؤمّن لهذه الضريبة الحياد الكامل حيال التبادل التجاري الداخلي والخارجي، وعدم التمييز بين المنتجات الأجنبية والمحلية، وأدى استعمال هذا الحق إلى الحدّ من التهرب أو الغشّ الضريبي، إذ يفرض على الخاضعين لهذه الضريبة إبراز السجلات والمستندات المحاسبية الموجبة لحسم الضريبة المدفوعة من قبلهم، مما يتيح للإدارة الضريبية تتبّع الموردين والمكّلفين للتحقق من تكاليفهم.

وإذا كانت الضريبة على القيمة المضافة أداةً تنظيمية لتحقيق التفاوت بين الطبقات الاجتماعية وإحقاق العدالة وإعادة توزيع مداخيل الأفراد، فهل المبدأ هو أن من يربح أكثر أو من كان دخله أكبر يدفع ضريبةً أكثر، أم من يستهلك أكثر يدفع أكثر؟ سيما وأن الطبقات المتوسطة الدخل أكثر ميلاً إلى الاستهلاك من الطبقات الغنية، وبالتالي ستتحمل الأعباء المترتبة على هذه الضريبة أكثر من هذه الأخيرة. وعليه، لا تحقق هذه الإعفاءات التفاوت بين الطبقات، إذ إن الأهداف المرجوة من الضريبة لا تُخفف ولا يستفيد منها الغني والفقير على حدّ سواء.

كما أنها ليست قادرة على تحسين المستوى المعيشي للفرد، مما حمل أغلبية البلدان إلى التخفيف من الإعفاءات في مواجهة التضخم في الأسواق. وكما أن اعتماد معدل نسبي واحد يطال الوعاء الضريبي يحول دون إحقاق العدالة، مما يستتبع اعتماد معدلات عدة لإعادة توزيع المداخيل بين الأفراد، بحيث يُعتمد سعرٌ أدنى للسلع التي تستهلكها الطبقات الفقيرة والمتوسطة، وسعرٌ أعلى لتلك التي تستهلكها الطبقات الغنية.

المراجع

1. خالد فهد الفوزان، ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الطبعة الأولى، (١٤٤٠هـ - ٢٠١٨م)
2. موقع الهيئة العامة للزكاة والدخل <https://login.gazt.gov.sa>
3. د. قاسم نايف علوان، الأستاذة نجلاء ميلاد الزياتي، ضريبة القيمة المضافة (المفاهيم - القياس - التطبيق) دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م
4. مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد العاشر، ٢٠٢٠
<https://www.ajsrp.com/journal>
5. عقلة نواش محمد أرشيد، التطبيقات المحاسبية التقنية، جامعة تبوك، دكتوراه في المحاسبة ٢٠٢٠م.
6. الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون الخليجي
<https://www.mof.gov.sa>
7. محمد عبد الغني، ومحسن احمد الخضيرى، (١٩٩٢م) الأسس العلمية لكتابة رسائل الماجستير، والدكتوراه، القاهرة مكتبة الانجلو المصرية.
8. دكتور عبد الرحمن احمد محمد حريري، أستاذ مساعد قسم ادارة اعمال - كلية الاقتصاد والإدارة - جامعه الملك سعود، ٢٠١٠م.

الملاحق

الملاحق

رقم المحور	المتغير	البعد / المحور	رقم السؤال في الاستبيان	أداة القياس	مقياس الإجابة
1	تطبيق مبادئ إدارة المشاريع (المتغير المستقل)	محور التخطيط	1-4	استبيان إلكتروني	مقياس ليكرت (5-1)
2	تطبيق مبادئ إدارة المشاريع (المتغير المستقل)	محور التنفيذ	5-8	استبيان إلكتروني	مقياس ليكرت (5-1)
3	تطبيق مبادئ إدارة المشاريع (المتغير المستقل)	محور توزيع الأدوار والمسؤوليات	9-12	استبيان إلكتروني	مقياس ليكرت (5-1)
4	تطبيق مبادئ إدارة المشاريع (المتغير المستقل)	محور التقييم والمتابعة	13-16	استبيان إلكتروني	مقياس ليكرت (5-1)
5	جودة تنظيم الفعالية (المتغير التابع)	محور جودة التنظيم والنتائج	17-20	استبيان إلكتروني	مقياس ليكرت (5-1)
6	—	سؤال مفتوح لقياس الانطباعات العامة	السؤال الأخير	استبيان إلكتروني	سؤال مفتوح (نصي)

<https://forms.gle/zvKahKmkLRwKdeQk6>